مصرف سورية المركزي
Central Bank Of Syria
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
Economic Research, General Statistics & Planning Directorate

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد رقم 6 عام 2021

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

(2021/02/13-07)

العدد 2021/06

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بصورة مرجعية صريحة إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according, to copyright protection laws.

For Correspondence and Enquiries		**للمراسلات والاستفسارات:**
	Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي
Postal Address	El-Tajrida El-Maghrabye Square	ساحة التجريدة المغربية **العنوان البريدي**
	P.O.BOX:2254, Damascus	دمشق ص.ب: 2254
Web Site:	www.cb.gov.sy	**الموقع الالكتروني**
Economic Research, General Statistics and Planning Directorate		مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط
E-mail	research@cb.gov.sy	**البريد الالكتروني**
Telephone:	+963 11 224 20 77	هاتف
Fax:	+963 11 224 20 77	فاكس

التقرير الاقتصادي الأسبوعي

العدد 2021/06

ملخص:

❖ **الاقتصاد السوري:**

- استقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع كل من؛ أسعار الذهب محلياً، ومؤشر سوق دمشق للأوراق المالية.
- القطاع المصرفي السوري: توزيع التسهيلات وفقاً للنشاط الاقتصادي (باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية) حتى نهاية آب من عام 2020.
- رئاسة مجلس الوزراء؛ الموافقة على تعديل تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، واعتماد المصفوفة النهائية للمشاريع المتعثرة.
- اتحاد غرف الصناعة والتجارة السورية؛ انطلاق معرض صنع في سورية التصديري التخصصي للألبسة والنسيج.

❖ **الاقتصادات العربية:**

- لبنان؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2020.
- مصر؛ انخفاض معدل التضخم في شهر كانون الثاني من عام 2021.

❖ **الاقتصادات العالمية.**

- منطقة اليورو: ألمانيا؛ استقرار أسعار الجملة في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- بلغاريا؛ انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2020.
- فرنسا؛ انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر كانون الأول من عام2020.
- الولايات المتحدة الأمريكية؛ ارتفاع مخزونات البيع بالجملة في شهر كانون الأول من عام 2020، واستقرار معدل التضخم السنوي في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- المملكة المتحدة؛ انخفاض إنتاج البناء في شهر كانون الأول من عام 2020.
- روسيا؛ تقلص الفائض التجاري في شهر كانون الأول من عام 2020.
- الصين؛ ارتفاع أسعار المنتجين في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- اليابان؛ انخفاض أسعار المنتجين في شهر كانون الثاني من عام 2021.
- الهند؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2020.
- صندوق النقد الدولي؛ المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 مع العراق.

❖ **أوراق عمل بحثية:**

- صندوق النقد الدولي؛ الأسواق العادلة والشاملة: ما أهمية الديناميكية.
- صندوق النقد الدولي؛ ممارسات إدارة المالية العامة الكلية في شرق وجنوب إفريقيا.

❖ **اقتصاد الأسبوع:**

- مصر: اقتصاد متنوع مستقر.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,262.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,530.43 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,520.59 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 9.84 ليرة سورية بمعدل (0.65%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

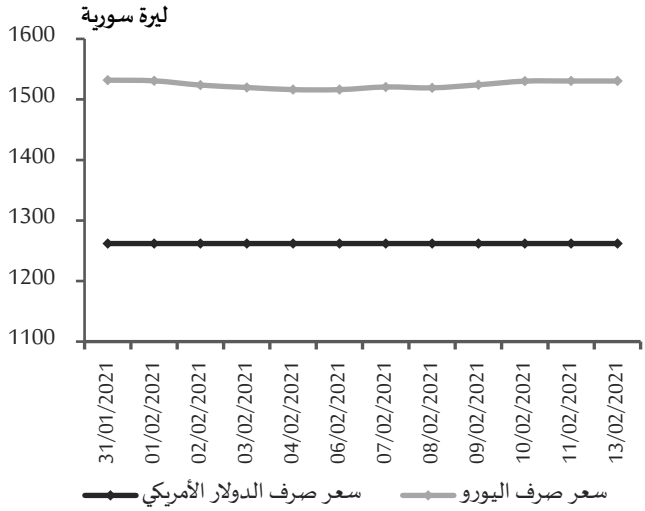

سعر الصرف حسب نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1,256 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 1,523.15 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بمستوى 1,513.35 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً انخفاضاً قدره 9.80 ليرة سورية بمعدل (0.65%)، (الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

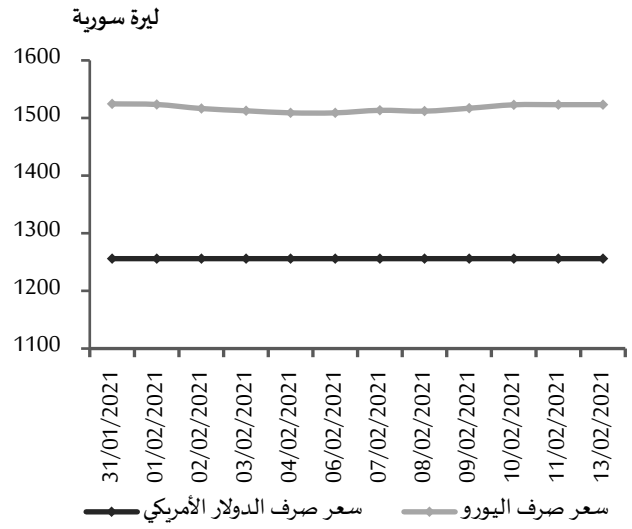

أسعار الذهب في السوق المحلي:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 141,429 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 132,857 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 8,572 ليرة سورية بمعدل 6.45%، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 165,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع، مقارنةً بـ 155,000 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 10,000 بمعدل 6.45%، (الشكل رقم 3)، بينما انخفض سعر الذهب عالمياً بمقدار 11 دولار أمريكي ليصبح 1,823.20 دولار أمريكي للأونصة بنسبة انخفاض بلغت 0.60%.

الشكل رقم 3 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

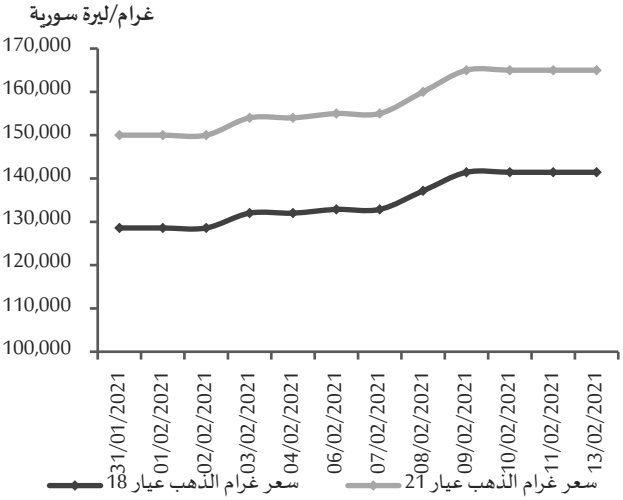

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

القطاع المصرفي السوري:

توزيع التسهيلات وفقاً للنشاط الاقتصادي (باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية) حتى نهاية آب من عام 2020:

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية حسب طبيعة النشاط الاقتصادي (باستثناء الحكومة المركزية) 4,239 مليار ليرة سورية حتى شهر آب من عام 2020، مقارنة بـ 2,852 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2019، بزيادة مقدارها 1,124 مليار ليرة سورية وبمعدل نمو 49% عن عام 2019.

الشكل رقم 4 توزع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية حتى نهاية شهر آب من عام 2020

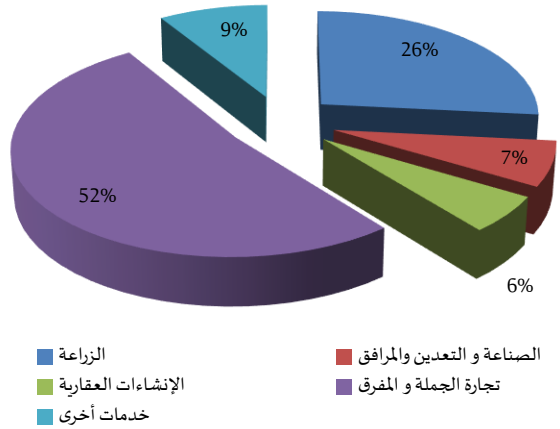

توزعت التسهيلات الممنوحة إلى **قطاع التجارة** بقيمة 2,011 مليار ليرة سورية حتى شهر آب من عام 2020 مرتفعةً بمقدار 692 مليار ليرة سورية مقارنة بعام 2019، وشكلت بذلك الحصة الأكبر بحوالي 52% من إجمالي هذه التسهيلات. تليها تسهيلات **قطاع الزراعة** بقيمة 1,028 مليار ليرة سورية بزيادة قدرها 316 مليار ليرة سورية، وشكلت حصة هذا القطاع حوالي 26% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وبلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة **لقطاع الخدمات** 346 مليار ليرة سورية بزيادة قدرها 44 مليار ليرة سورية، وشكلت حصتها حوالي 9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، ثم **قطاع الصناعة** الذي بلغت التسهيلات الممنوحة له 266 مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها 54 مليار ليرة سورية وشكلت حصتها حوالي 7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، أما **قطاع الإنشاءات العقارية** فقد بلغت التسهيلات الممنوحة له حوالي 219 مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها 29 مليار ليرة سورية مقارنة بعام 2019، وشكلت حصته حوالي 6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

الشكل رقم 5 توزع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية في عام 2019

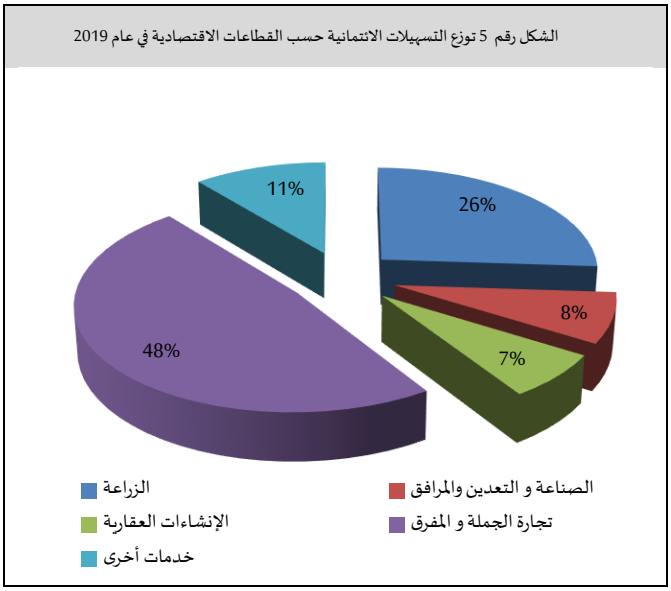

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 9,758.95 نقطة مقارنةً بمستوى 9,286.59 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة بلغت 5.09%، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسهم 18 شركة هي؛ الشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة ارتفاع بلغت 21.45%، والبنك العربي سورية بنسبة ارتفاع بلغت 17.98%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ارتفاع بلغت 15.6%، وبنك سورية والمهجر بنسبة ارتفاع بلغت 15.21%، والشركة السورية الكويتية للتأمين بنسبة ارتفاع بلغت 13.81%، وبنك الشرق بنسبة ارتفاع بلغت 11.67%، وفرنسبنك سورية بنسبة ارتفاع بلغت 11.58%، وبنك قطر الوطني بنسبة ارتفاع بلغت 11.42%، وبنك الأردن سورية بنسبة ارتفاع بلغت 10.13%، وبنك سورية والخليج بنسبة ارتفاع 9.84%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة ارتفاع بلغت 9.33%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ارتفاع بلغت 7.14%، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ارتفاع بلغت 6.42%، وبنك الشام بنسبة ارتفاع بلغت 6.13%، وبنك بيبلوس سورية بنسبة ارتفاع بلغت 4.96%، والشركة الوطنية للتأمين

بنسبة ارتفاع بلغت 4.91%، وبنك عودة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 4.58%، وبنك البركة سورية بنسبة ارتفاع بلغت 3.23%، كما ارتفعت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية إلى مستوى 5,027 مليار ليرة سورية مقارنةً بمستوى 983 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وارتفع حجم التداول إلى مستوى 6.8 مليون سهم مقارنةً بمستوى 1.2 مليون سهم في تداولات الأسبوع السابق[1]، وقد شملت هذه التداولات 1,140 صفقة مقارنةً بـ 993 صفقة في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 6 التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

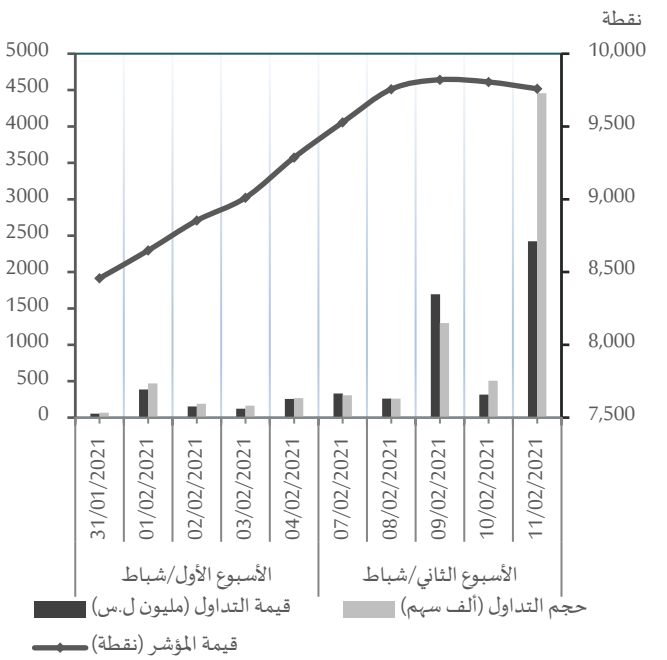

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

استمرت سيطرة قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق حيث ارتفعت حصته إلى مستوى 98.38% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 91.54% في تداولات الأسبوع السابق، بينما انخفضت حصة قطاع الصناعة إلى مستوى 1.37% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 2.90% في تداولات الأسبوع السابق، وانخفضت حصة قطاع التأمين إلى مستوى 0.25% في تداولات الأسبوع الحالي مقارنةً بمستوى 5.56% في تداولات الأسبوع السابق، في حين لم يجر أي تداول على قطاعات الخدمات والاتصالات والزراعة.

الشكل رقم7 حصة التداول لكل قطاع

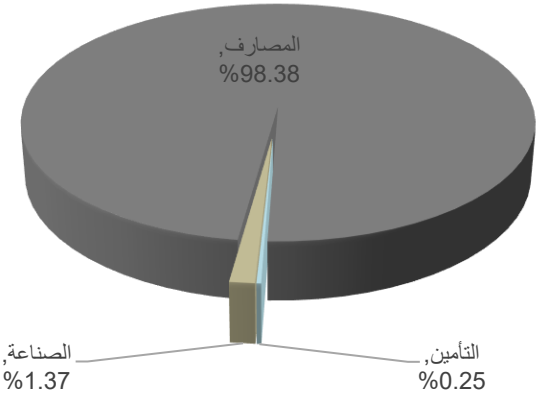

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك سورية والخليج متصدراً بنسبة استحواذ 47.89% وحجم تداول 4,692,652 سهم، وبنك البركة سورية بنسبة استحواذ 34.41% وحجم تداول 1,209,878 سهم، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة استحواذ 5.85% وحجم تداول 286,322 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 5.21% وحجم تداول 288,088 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 2.75% وحجم تداول 124,679 سهم، في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

رئاسة مجلس الوزراء؛ الموافقة على تعديل تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، واعتماد المصفوفة النهائية للمشاريع المتعثرة:

وافق مجلس الوزراء على تعديل الحدود الدنيا والقصوى لمعايير تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما ينسجم مع الواقع الحالي لجهة عدد العمال وحجم المبيعات السنوية والموجودات. واعتمد المجلس المصفوفة النهائية للمشاريع المتعثرة العائدة للقطاع الخاص والتي تزيد نسب إنجازها عن 50%، والصعوبات التي تعترض التنفيذ إضافة إلى الحلول المقترحة حيث تم التأكيد على وضع الآلية التنفيذية

1 يعود هذا الارتفاع إلى وجود 4 صفقات ضخمة بقيمة 3,875 مليار ليرة سورية وحجم تداول 5.7 مليون سهم.

المناسبة لإعادة إطلاق تلك المشاريع بما يسهم بتعزيز دورها في التنمية وإعادة الإعمار، وتوفير فرص العمل.

اعتمد المجلس التقرير الوطني الأول للمنظمات غير الحكومية "الجمعيات الأهلية" الذي يهدف لتنظيم بنية هذه المنظمات وتوفير مرجعية رسمية ذات مصداقية تستند إلى بيانات فعلية وتحسين آلية عملها بما يمكنها من أن تكون شريكاً فاعلاً في تحقيق التعافي والتنمية وتلبية متطلبات الواقع الاجتماعي، وكلف مجلس الوزراء هيئة التخطيط والتعاون الدولي التنسيق مع الوزارات المعنية لدراسة ملف اتفاقيات التعاون مع الدول الصديقة والمعوقات التي تعترض التنفيذ، كما ناقش المجلس مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية.

وافق المجلس على إنشاء محطة تصفية لمياه الشرب لجر المياه من سد 16 تشرين في محافظة اللاذقية على أن يتم وضع المشروع في الخدمة في أسرع وقت ممكن، وطلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك متابعة الإجراءات المتخذة لتوفير احتياجات السورية للتجارة من مادتي الرز والسكر.

طلب المجلس من مختلف الوزارات تكثيف التواصل مع الاتحادات والنقابات وتفعيل التشاركية في اتخاذ القرارات التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني، وكذلك طلب من وزارة الصناعة التنسيق مع اتحاد الحرفيين لتحديد التسهيلات الواجب تقديمها لدعم الصناعات الحرفية وزيادة دورها في الإنتاج، إلى جانب قراره بتعديل المدة الممنوحة للعاملين الموجودين في محافظة إدلب لقبض رواتبهم لتصبح 18 شهراً بدلاً من سنة.

كلف المجلس وزارة الأشغال العامة والإسكان تقديم مذكرة حول ما تم إنجازه في مجال الخارطة الوطنية للسكن والإسكان وعدد المساكن التي تم وضعها في الخدمة خلال العام السابق وخطة العام الحالي، كما طلب المجلس من وزارة الإدارة المحلية توصيف واقع العمل في مشروع 66 خلف الرازي والتسهيلات اللازمة لدفع المشروع إلى الإمام ومعالجة الصعوبات التي تعيق إنجازه.

اتحاد غرف الصناعة والتجارة السورية؛ انطلاق معرض صنع في سورية التصديري التخصصي للألبسة والنسيج:

انطلقت فعاليات معرض صنع في سورية التصديري التخصصي للألبسة والنسيج الذي يقام في مدينة المعارض بدمشق وينظمه اتحاد غرف الصناعة والتجارة السورية، ورابطة المصدرين السوريين للألبسة والنسيج خلال الفترة من 11 حتى 14 من شهر شباط من عام 2021. ويشارك في المعرض أكثر من 360 شركة متخصصة بالألبسة الرجالية والولادية، والنسائية والجوارب والقطنيات والأقمشة، ومستلزمات الإنتاج إضافة لشركات الشحن من مختلف المحافظات تتوزع بين خمسة أجنحة رئيسة ويمتد على مساحة 15,500 متر مربع. يعد هذا المعرض فرصة مهمة لتسويق المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية عبر دعوة حوالي ألف تاجر من الدول العربية وتحديداً من العراق والأردن إضافة إلى مساعدة صغار المصنعين الذين تعرضت منشآتهم للتخريب لتصدير منتجاتهم.

الاقتصادات العربية:

لبنان؛ ارتفاع معدل التضخم في شهر كانون الأول من عام 2020:

ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلكين على أساس سنوي إلى 145.8% في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 133.5% في الشهر السابق من العام ذاته، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والنقل، والمطاعم والفنادق، والملابس والأحذية. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 8.15% في شهر كانون الأول من عام 2020.

مصر؛ انخفاض معدل التضخم في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفض معدل التضخم السنوي إلى 4.3% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ 5.4% في الشهر الأخير من عام 2020. وهو أدنى معدل تضخم منذ شهر أيلول من العام السابق، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية والمشروبات. وعلى أساس شهري؛ انخفضت أسعار المستهلك بنسبة 0.4% في شهر كانون الثاني من عام 2021، وهو أكبر انخفاض شهري منذ شهر

حزيران من عام 2019، دون تغيير عن الشهر السابق من العام السابق.

الاقتصاد الأوروبي:

منطقة اليورو؛

ألمانيا؛ استقرار أسعار الجملة في شهر كانون الثاني من عام 2021:

استقرت أسعار الجملة على أساس سنوي عند المستوى الصفري في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 1.2% في الشهر السابق من العام السابق. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ الخردة والمواد المتبقية، الخامات والمعادن والمنتجات المعدنية شبه المصنعة، والحبوب والتبغ الخام. في حين انخفضت تكلفة كل من؛ اللحوم، ومعدات وبرامج معالجة البيانات. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار الجملة بنسبة 2.1%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة المنتجات البترولية.

بلغاريا؛ انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2020:

انخفض الإنتاج الصناعي على أساس سنوي بنسبة 3.3% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة 5% في الشهر السابق من العام ذاته. وهو الانخفاض العاشر على التوالي في النشاط الصناعي، ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج للصناعات التحويلية؛ إمدادات الكهرباء، والغاز، والبخار، وتكييف الهواء، والتعدين، واستغلال المحاجر. وعلى أساس شهري؛ ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 0.1% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة 1.7% في الشهر السابق من العام ذاته.

فرنسا؛ انخفاض الإنتاج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2020:

انخفض الإنتاج الصناعي على أساس شهري بنسبة 0.8% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة 0.7% في الشهر السابق. ويعود ذلك إلى انخفاض التصنيع في كل من؛ فحم الكوك والنفط المكرر بسبب إغلاق العديد من المصافي، وسلع الآلات والمعدات، والمنتجات الغذائية والمشروبات.

الاقتصاد الأمريكي:

الولايات المتحدة الأمريكية؛

ارتفاع مخزونات البيع بالجملة في شهر كانون الأول من عام 2020:

ارتفعت مخزونات البيع بالجملة بنسبة 0.3% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد أن بقيت دون تغيير في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع مخزونات كل من؛ المعدات المهنية، والسلع الكهربائية، والأدوية، والمنتجات الزراعية، والبترول. وعلى أساس سنوي؛ انخفضت المخزونات بنسبة 1.6%.

استقرار معدل التضخم السنوي في شهر كانون الثاني من عام 2021:

استقر معدل التضخم السنوي عند 1.4% في شهر كانون الثاني من عام 2021، دون تغيير عن الشهر الأخير من عام 2020. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ المواد الغذائية، السيارات، والشاحنات المستعملة، وخدمات الرعاية الطبية، والكهرباء. وفي الوقت ذاته، انخفضت أسعار الملابس، والطاقة. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.3% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بنسبة 0.2% في الشهر الأخير من العام السابق.

الاقتصاد البريطاني:

انخفاض إنتاج البناء في شهر كانون الأول من عام 2020:

انخفض إنتاج البناء على أساس سنوي بنسبة 3.9% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة 2% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى انخفاض كل من؛ المساكن الجديدة، والأعمال الجديدة.

الاقتصاد الروسي:

تقلص الفائض التجاري في شهر كانون الأول من عام 2020:

تقلص الفائض التجاري إلى 10.56 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الأول من عام 2020، مقارنةً بـ 15.23 مليار دولار أمريكي في الشهر نفسه من العام السابق. حيث تراجعت الصادرات بنسبة 10.4% على أساس سنوي لتصل إلى 35.5 مليار دولار أمريكي بسبب انخفاض المبيعات إلى خارج رابطة الدول المستقلة وبلدان

رابطة الدول المستقلة. وفي الوقت ذاته، ارتفعت الواردات لأول مرة منذ شهر شباط بنسبة 2.3% لتصل إلى 24.95 مليار دولار أمريكي، مدعومة بالمشتريات من الدول غير الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

الاقتصاد الآسيوي:

الصين؛ ارتفاع أسعار المنتجين في شهر كانون الثاني من عام 2021:

ارتفعت أسعار المنتجين على أساس سنوي بنسبة 0.3% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 0.4% في الشهر الأخير من العام السابق. وهو أول ارتفاع في أسعار المنتجين منذ شهر كانون الثاني من عام 2020، ويعود ذلك إلى انتعاش أسعار وسائل الإنتاج بسبب ارتفاع تكلفة الاستخراج وتحسن أسعار المعالجة. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 1% في شهر كانون الثاني من عام 2021.

اليابان؛ انخفاض أسعار المنتجين في شهر كانون الثاني من عام 2021:

انخفضت أسعار المنتجين على أساس سنوي بنسبة 1.6% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد انخفاضها بنسبة 2% في الشهر الأخير من العام السابق. وهو الانخفاض الحادي عشر على التوالي في أسعار المنتجين، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من؛ البترول ومنتجات الفحم، والمواد الكيميائية، والحديد والصلب. وعلى أساس شهري؛ ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 0.4% في شهر كانون الثاني من عام 2021، بعد ارتفاعها بنسبة 0.5% في الشهر الأخير من العام السابق.

الهند؛ ارتفاع الإنتاج الصناعي في شهر كانون الأول من عام 2020:

ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 1.0% في شهر كانون الأول من عام 2020، بعد انخفاضه بنسبة 2.1% في الشهر السابق من العام ذاته. ويعود ذلك إلى ارتفاع إنتاج كل من؛ المعادن الأساسية، والمواد والمنتجات الكيميائية، والمستحضرات الصيدلانية، والمنتجات الكيماوية الطبية والنباتية.

المنظمات والهيئات الدولية:

اختتام مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 مع صندوق النقد الدولي؛ المجلس التنفيذي العراق:

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 8 شباط من عام 2021 مشاورات المادة الرابعة مع العراق؛

أدت جائحة Covid-19 والانخفاض الحاد في إيرادات النفط إلى زيادة تفاقم مواطن الضعف الاقتصادية طويلة الأمد في العراق. حيث انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تقدر بنحو 11% في عام 2020، انعكاساً لتباطؤ النشاط غير النفطي وتخفيضات إنتاج النفط نتيجة لقرارات أوبك+. وأدى العجز الكبير في المالية العامة والحساب الجاري الخارجي بنسبة 20% و16% من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب، إلى تقييد قدرة الحكومة على الاستجابة بصورة فعالة على صعيد المالية العامة تجاه الأزمة.

وقد بدأت السلطات اتخاذ خطوات مطلوبة بشدة نحو ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي مع حماية الفئات الهشة. وللمساعدة على حماية احتياطيات النقد الأجنبي وتخفيض اختلال الميزان الخارجي، أعلن البنك المركزي العراقي تخفيض سعر الصرف. إلى جانب ذلك، تستهدف مسودة موازنة 2021 المحالة إلى البرلمان تخفيض عجز المالية العامة من خلال إجراءات لاحتواء التوسع غير المستدام في الأجور الحكومية وتكاليف المعاشات التقاعدية ولزيادة الإيرادات غير النفطية، إضافة إلى الزيادة الكبيرة في المساعدات الموجهة لحماية أكثر الفئات هشاشة. كذلك قامت السلطات بتخصيص قدر كبير من الموارد لدعم جهودها التي تستهدف تخفيض خسائر الأرواح من جراء الإصابة بفيروس Covid-19، عن طريق شراء اللقاح وتوزيعه.

من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد تدريجياً، وتتقلص الاختلالات، وإن ظلت الآفاق محفوفة بالتحديات. فمن المتوقع أن يعود إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى مستوى ما قبل الجائحة بحلول عام 2024، إلى جانب توقع تراجع عجز المالية العامة والحساب الجاري الخارجي على المدى المتوسط، كما يُتوقع أن يصل الدين

الحكومي إلى الذروة في عام 2023 ثم ينخفض بعد ذلك بالتدريج. حيث أن هذه الآفاق المتوقعة مرهونة بقوة تنفيذ الإصلاحات، ويمكن أن يزداد تعقيد الموقف الاقتصادي بسبب المخاطر المرتبطة بالجائحة وأجواء عدم اليقين التي تخيم على سوق النفط.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

تباينت مؤشرات أسواق المال العربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة 3.78% مسجلاً 8,943.85 نقطة بدعم من قطاعات الاستثمار الصناعي، الفنادق والسياحة، والنقل، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.58% مسجلاً 1,735.04 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والخدمات، والاتصالات، بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة (1.40%) مسجلاً 2,633.48 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والاستثمار والخدمات المالية، والتأمين، وانخفض المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة (1.03%) مسجلاً 11,592.37 نقطة بضغط من قطاعات المصارف، والصناعة، والخدمات، كما انخفض المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة (0.45%) مسجلاً 11,546.32 نقطة بضغط من قطاعات السلع الاستهلاكية، والمصارف، والخدمات.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

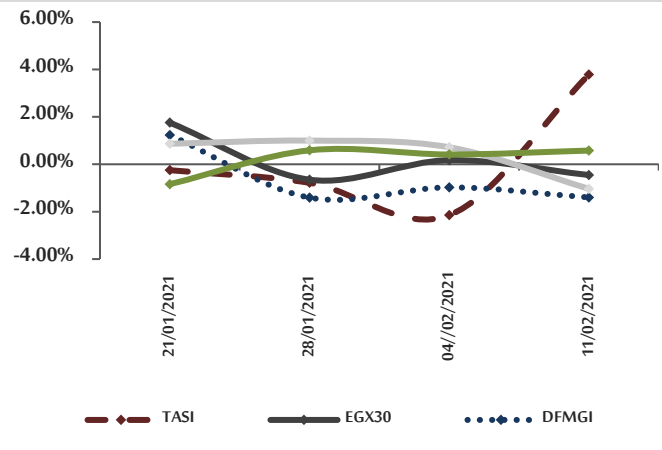

الأسهم الأمريكية:

أغلقت مؤشرات الأسواق الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، مسجلةً أرباحاً في كل من؛ قطاعات السلع الاستهلاكية، والصناعة، والمالية، والتكنولوجيا، في ظل استمرار متابعة الأسواق للأخبار الإيجابية حول إقرار حزمة التحفيز المقترحة بقيمة 1.9 تريليون دولار أمريكي لدعم الاقتصاد في مواجهة فيروس Covid-19، حيث ارتفع مؤشر **NASDAQ** بنسبة 1.73% مسجلاً 14,095.47 نقطة، وارتفع مؤشر **S&P500** بنسبة 1.23% مسجلاً 3,934.83 نقطة، كما ارتفع مؤشر **DJI** بنسبة 1% مسجلاً 31,458.40 نقطة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

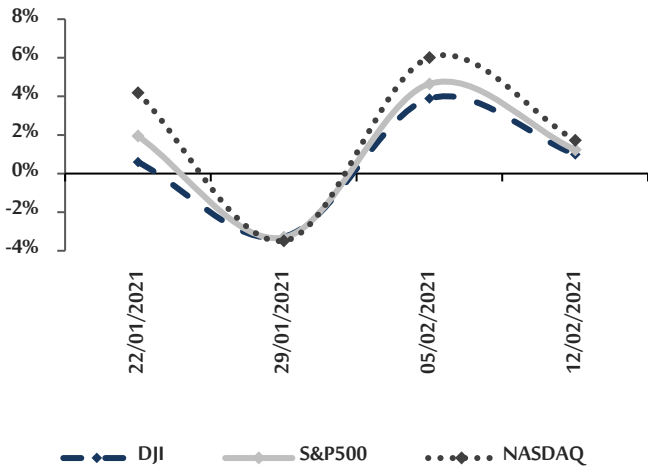

الأسهم الأوربية:

ارتفعت الأسهم الأوربية في نهاية تداولاتها الأسبوعية باستثناء مؤشر **DAX30** الألماني الذي انخفض بنسبة (0.05%) مسجلاً 14,049.89 نقطة بضغط من قطاعات؛ المالية، والخدمات، والتكنولوجيا، مدعومةً بالمعنويات المتفائلة في وول ستريت بفضل الآمال حيال تعافٍ أسرع للاقتصاد العالمي، بينما ارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة 1.55% مسجلاً 6,589.79 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والمالية، والخدمات، وارتفع مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة 0.78% مسجلاً 5,703.67 نقطة بدعم من قطاعات؛ المصارف، والتكنولوجيا، والنقل.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوربية خلال أربعة أسابيع

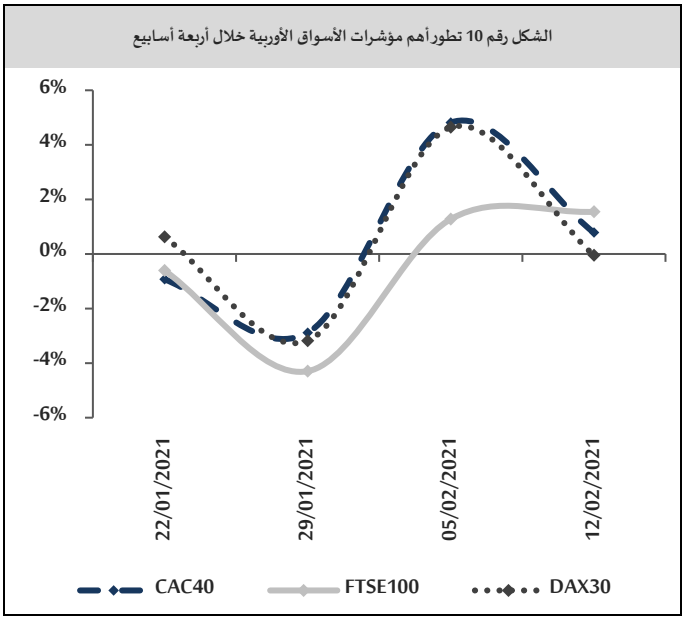

الأسهم الآسيوية:

ارتفعت مؤشرات الأسهم الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية، باستثناء مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي الذي انخفض بنسبة (0.49%) مسجلاً 6,806.70 نقطة بضغط من قطاعات؛ التعدين، والصناعة، والتكنولوجيا، حيث بدت الحكومات في جميع أنحاء العالم مستعدة لزيادة الإنفاق لمساعدة الاقتصادات على التعافي من فيروس Covid-19 وتسريع برامج إطلاق اللقاحات مما عزز شهية المخاطرة لدى المستثمرين، حيث ارتفع مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** الصيني بنسبة 4.54% مسجلاً 3,655.09 نقطة بدعم من قطاعات؛ التكنولوجيا، والمصارف، والخدمات، وارتفع مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة 2.57% مسجلاً 29,520.07 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والتكنولوجيا، والصناعة، كما ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 1.60% مسجلاً 15,163.30 نقطة بدعم من قطاعات؛ الصناعة، والتكنولوجيا، والسلع الاستهلاكية.

الشكل رقم 11 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

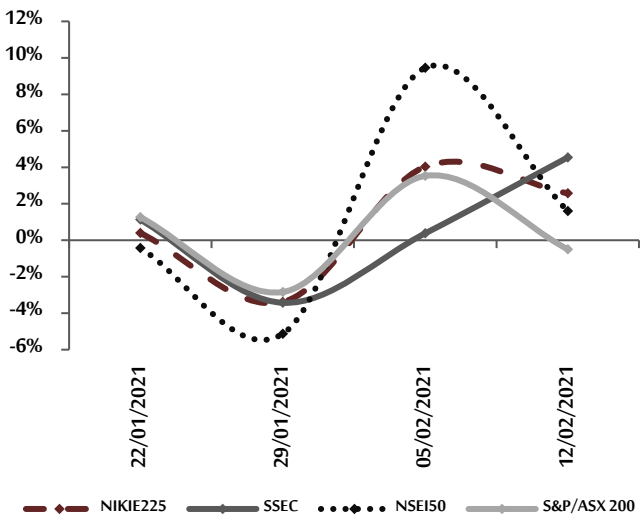

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع حيث ارتفع مؤشر **IMOEX** بنسبة 1.01% مسجلاً 3,427.08 نقطة بدعم من قطاعات؛ المالية، والخدمات، والنفط والغاز الطبيعي.

لشكل رقم 12 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

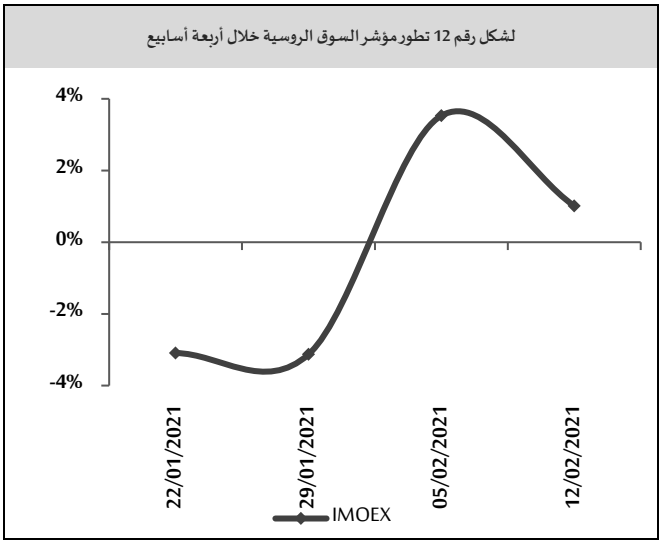

أسعار العملات:

اليورو:

تابع اليورو ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.2048 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.2042 دولار أمريكي لليورو) نتيجة تراجع الدولار الأمريكي و ذلك بسبب الإنفاق المالي الهائل المقترن باستمرار السياسة النقدية التيسيرية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدولار الأمريكي على المدى الطويل،

وتابع اليورو ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.2118 دولار أمريكي لليورو مع استمرار تراجع الدولار الأمريكي نتيجة بيانات اقتصادية أمريكية أقل من المتوقع[1].

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

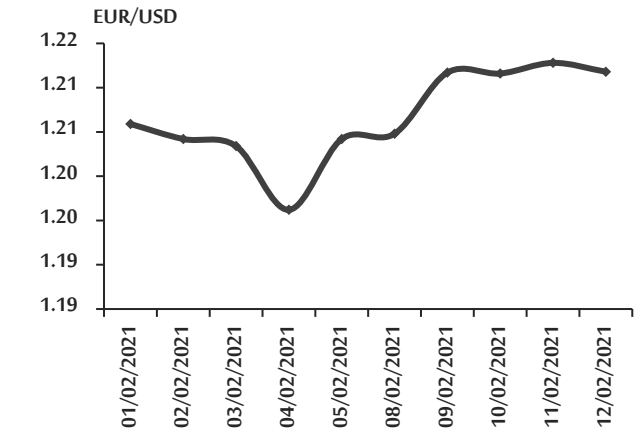

الجنيه الاسترليني:

تابع الجنيه ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1.3738 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 1.3733 دولار أمريكي للجنيه) نتيجة تراجع الدولار الأمريكي، وانحسار احتمالات خفض الفائدة البريطانية إلى المنطقة السلبية عقب الاجتماع الأخير لبنك إنجلترا، وتابع الجنيه ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 1.3844دولار أمريكي للجنيه حيث يواصل المستثمرون شراء الجنيه الإسترليني بسبب آمال السوق المتزايدة بالتعافي من جائحة Covid-19.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

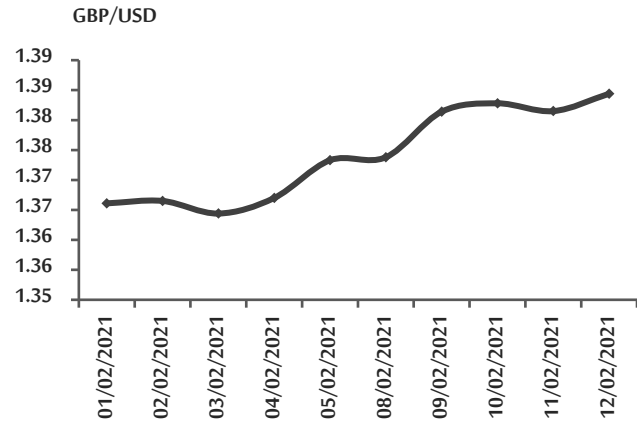

الين:

تابع الين ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 105.22 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 105.36 ين للدولار الأمريكي) وسط بيانات اقتصادية يابانية جيدة[2]، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 104.57 ين للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي، بينما انخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 104.93 ين للدولار الأمريكي في ظل انخفاض الطلب عليه كملاذ آمن وارتفاع الأسهم العالمية مع ارتفاع شهية المخاطرة في الأسواق.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

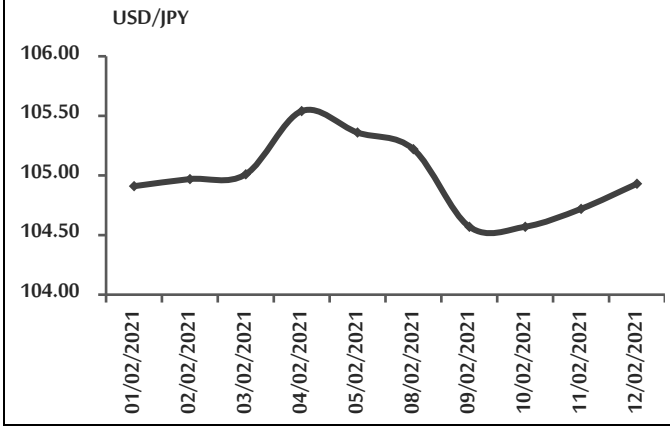

[1] انخفض مؤشر ثقة المستهلك إلى 76.2 نقطة في شهر شباط من عام 2021، مقارنة بـ 79 نقطة في الشهر السابق من العام ذاته، وهو أقل بكثير من توقعات السوق عند 80.8 نقطة.

2 اتسع فائض الحساب الجاري الياباني إلى 1،166 مليار ين ياباني في كانون الأول من عام 2020، من 545 مليار ين ياباني في الشهر ذاته من العام السابق، ومقارنةً بتوقعات السوق عند 1040 مليار ين.

اليوان:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.4444 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 6.4664 يوان للدولار الأمريكي) نتيجة بيانات اقتصادية صينية جيدة[1]، بينما انخفض في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 6.4576 يوان للدولار الأمريكي نتيجة قيام بنك الصين الشعبي بضخ 120 مليار يوان صيني في الأسواق، ثم عاد للارتفاع في تداولات آخر الأسبوع ليغلق عند مستوى 6.4542 يوان للدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

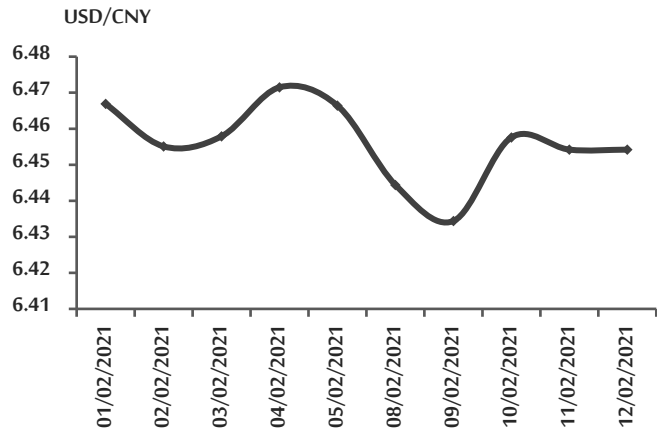

الروبل الروسي:

تابع الروبل ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 74.3034 روبل للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق مرتفعاً (عند مستوى 74.6528 روبل للدولار الأمريكي) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار النفط، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 73.7114 روبل للدولار الأمريكي مدعوماً بتصريحات إيجابية من بنك روسيا المركزي التي تفيد بقرب عودة السياسة النقدية لما كانت علية قبل جائحة Covid-19.

الشكل رقم 17 تطور سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار خلال أسبوعين

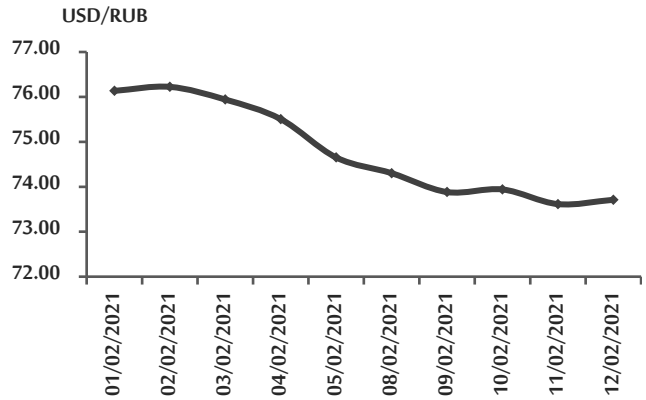

البتكوين:

تابعت عملة البتكوين ارتفاعها في بداية تداولاتها الأسبوعية مسجلةً 46,440 دولار أمريكي للوحدة الواحدة بعد أن أغلقت مرتفعةً في الأسبوع السابق (عند مستوى 38,260 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة ارتفاع الطلب عليها بعد إعلان شركة Tesla أنها اشترت ما قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي من البيتكوين، وقالت الشركة أيضاً إنها ستبدأ في قبول البيتكوين كطريقة لدفع قيمة منتجاتها، بينما انخفضت في تداولات منتصف الأسبوع مسجلةً 44,835 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة عمليات البيع بهدف جني الأرباح، ثمّ عادت للارتفاع في تداولات نهاية الأسبوع لتغلق عند مستوى 47,389 دولار أمريكي للوحدة الواحدة نتيجة ارتفاع الطلب عليها بعد إعلان شركة ماستركارد عن خطط لدعم العملات المشفرة في عام 2021، مما يمهد الطريق لما يقارب مليار مستخدم لإنفاق الأصول الرقمية لدى أكثر من 30 مليون تاجر.

الشكل رقم 18 تطور سعر صرف البتكوين مقابل الدولار خلال أسبوعين

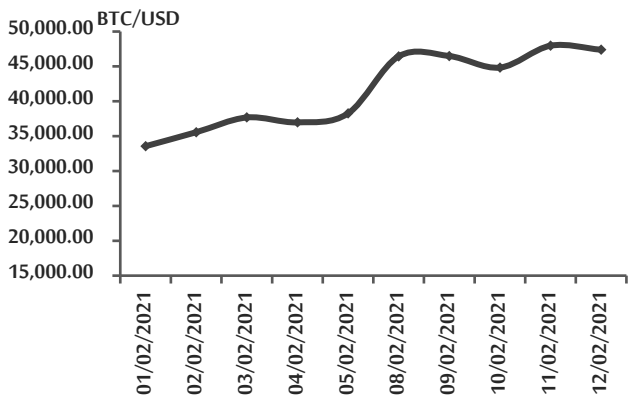

[1] ارتفعت أسعار المنتجين على أساس سنوي بنسبة 0.3% في كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بانخفاضها بنسبة 0.4% في الشهر الأخير من العام السابق.

أسعار السلع:

الذهب:

تابع الذهب ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 1,834.20 دولار أمريكي للأونصة، بعد أن أغلق مرتفعاً الأسبوع السابق (عند مستوى 1,813.00 دولار أمريكي للأونصة) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 1,842.70 دولار أمريكي للأونصة مع استمرار انخفاض الدولار الأمريكي، بينما انخفض في تداولات نهاية الأسبوع ليغلق عند مستوى 1,823.20 دولار أمريكي نتيجة انخفاض الطلب عليه بعد ارتفاع مؤشرات الأسهم العالمية.

الشكل رقم 19 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

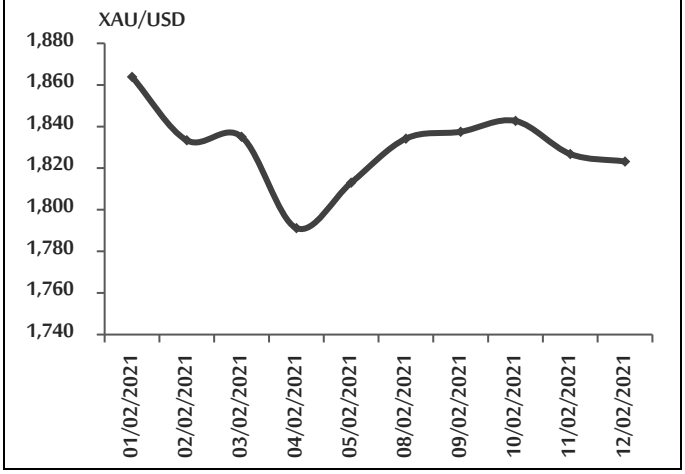

النفط:

تابع سعر برميل النفط ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 60.56 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 59.34 دولار أمريكي للبرميل) بفضل استمرار دعم تحالف أوبك+ لتحقيق الاستقرار في السوق، إضافةً إلى آمال التحفيز الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط في العالم، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 62.43 دولار أمريكي ليقترب سعر برميل النفط من ملامسة أعلى مستوى في 13 شهراً، بعد انخفاض كبير في مخزونات الخام التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

الشكل رقم 20 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

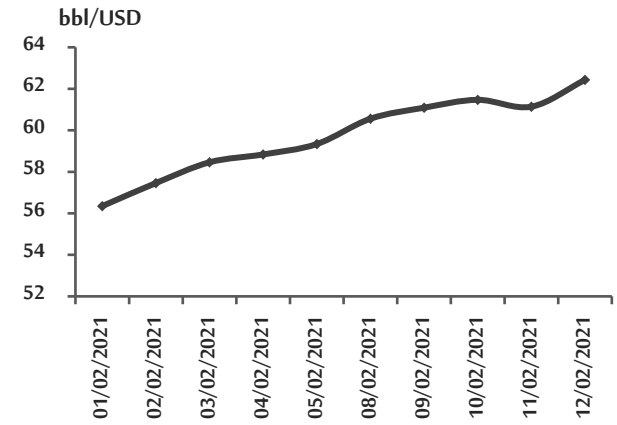

الغاز الطبيعي:

ارتفع الغاز الطبيعي في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 2.882 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية[2] بعد أن أغلق منخفضاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 2.863 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي، وتابع ارتفاعه في تداولات منتصف الأسبوع وآخره ليغلق عند مستوى 2.922 دولار أمريكي مدعوماً بارتفاع أسعار النفط العالمية.

[1] أعلنت وكالة الطاقة الأمريكية انخفاض المخزونات التجارية في البلاد بحوالي 6.6 مليون برميل، خلال الأسبوع المنتهي في2021/02/05، في ثالث انخفاض أسبوعي على التوالي.

[2] عرفت الوحدة الحرارية MBTU لتكون 1000BTU، (بالإنجليزية: British thermal unit BTU أو Btu)، حيث أضيف الحرف اللاتيني M الذي يعبر عن 1000 إلى الوحدة الحرارية البريطانية، وبذلك يعني المختصر الإنجليزي MBTU ألف وحدة حرارية بريطانية، وقد يتسبب هذا التعريف الغريب التباساً لدى الناس حيث أنه طبقاً لنظام الوحدات المتري M تعني مليوناً وليس ألفاً، حيث يشكل حرف M اختصارا لكلمة Mega أي مليون. ولتفادي تلك الالتباسات فيستخدم المهتمون التعبير MMBTU للتعبير عن 1 مليون وحدة حرارية بريطانية، حيث 1 مليون وحدة حرارية بريطانية (يرمز لها MMBTU) تعادل 28,26 متر مكعب غاز، وذلك باعتبار أن المتر المكعب يعطي طاقة حرارية مقدارها 40 ميجا جول.

الشكل رقم 21 تطور سعر الغاز الطبيعي خلال أسبوعين

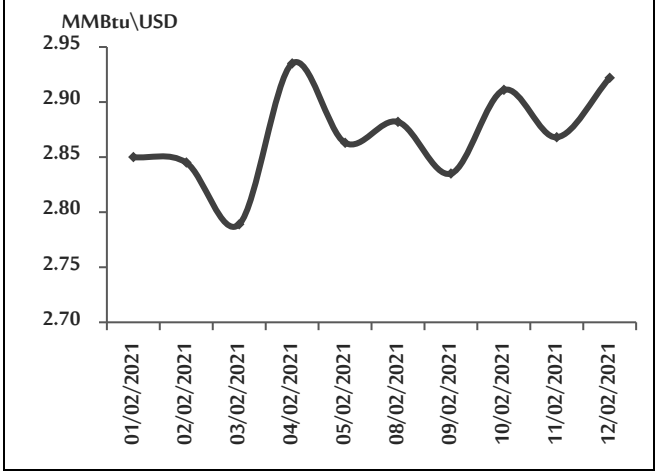

أوراق عمل بحثية:

صندوق النقد الدولي؛ الأسواق العادلة والشاملة: لماذا تعتبر الديناميكية مهمّة:[1]

تبحث هذه الدراسة في خيارات السياسة لتوجيه الهياكل الصناعية والسوقية نحو توفير فرص النمو لكل من العمال والشركات. وتفترض بأن الاقتصادات التي حققت نمواً مستداماً مرتفعاً، وتفاوتاً منخفضاً في الدخل في السوق، تتميز بالديناميكية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ من المرجّح أن تحقق الاقتصادات الديناميكية نمواً مستداماً مرتفعاً، وهو أمر أساسي للتخفيف من حدة الفقر، فضلاً عن تحقيق نتائج أفضل من حيث حالة عدم المساواة في السوق، كما أن الهياكل الصناعية والسوقية تؤثر في النمو الشامل وعدم المساواة في السوق. حيث يتطلب التحرك نحو قطاعات متطورة وكبح قوى السوق ودعم المنافسة تدخلاً من جانب الدولة. ثانياً؛ هناك دور للسياسة الصناعية أو سياسة التنويع لتحقيق هيكل صناعي أفضل مثل المنافسة من خلال توجيه الصادرات والابتكار. ولسياسة المنافسة هذه دوراً في زيادة الحد من القوة السوقية، كما تتجاوز هذه السياسة المقياس البسيط للأسعار المنخفضة ورفاهية المستهلك لتشمل التأثير في العمال والموردين.

[1] **IMF**, Fair and Inclusive Markets: Why Dynamism Matters, N.21/29, Feb, 2021.

وأخيراً؛ أكدت الدراسة على تشجيع الابتكار، من خلال تركيز سياسة المنافسة على إنشاء التكنولوجيا ونشرها. والتي من شأنها تشجيع الشركات الكبرى على إنشاء مختبرات أبحاث صناعية بما يسمح لجميع الشركات المحلية بالوصول إلى التقنيات المنتجة مقابل رسوم ترخيص صغيرة نسبياً مفيدة للغاية. كما يمكن أن يساعد إنشاء ونشر التكنولوجيا المرتبطة بذلك في إحياء الديناميكية وبالتالي التخفيف من ارتفاع حالة عدم المساواة وهذا ما شهدته مؤخراً العديد من البلدان.

صندوق النقد الدولي؛ ممارسات إدارة المالية العامة الكلية في شرق وجنوب إفريقيا:[2]

تبحث هذه الدراسة في الترتيبات المؤسسية لوظيفة المالية العامة الكلية في 16 دولة أفريقية. حيث أنشأت معظم وزارات المالية قسماً أو وحدة مالية كلية، لكن وظائفها وحجمها وهيكلها ونواتجها تختلف اختلافاً كبيراً. وتستخدم الدراسة بيانات عن حجم الموظفين والنطاق الوظيفي، وأداء التنبؤ لإدارات المالية العامة الكلية وتوضح التحديات المشتركة في البلدان التي تمت دراستها. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أولاً؛ يمكن لوحدات المالية الكلية أن تلعب دوراً حاسماً في مساعدة السلطات السياسية على تحقيق الاستقرار المالي الكلي. وقد وجد تنوعاً كبيراً في الوظائف التي يتم إجراؤها، والهيكل، والحجم، والوضع (داخل وزارة المالية) والأطر القانونية للوحدات المالية الكلية في المنطقة. كما يتسم أداء توقعات الاقتصاد الكلي والمالية العامة بالتنوع، ولكنه يميل إلى أن يكون أفضل في الوحدات المالية الكلية الأصغر حجماً مع انخفاض معدل دوران الموظفين وزيادة الشفافية في نشر مخرجاتها المالية الكلية. ثانياً؛ هناك ميزة في إنشاء وزارة المالية لإدارة واحدة ذات صلاحيات واسعة تغطي معظم وظائف المالية العامة الكلية ضمن الوزارة، لأن مثل هذا الترتيب من شأنه أن يسهل التنسيق الداخلي، والذي تم تحديده على أنه تحدٍ رئيس في معظم وزارات المالية في

[2] **IMF**, Macro-Fiscal Management Practices in Eastern and Southern Africa, N.21/30, Feb, 2021.

المنطقة. وتحتاج العديد من الوحدات المالية الكلية إلى الاعتراف بها كإدارة رئيسة في وزارة المالية، مع وضع مشابه على نطاق واسع للإدارات العامة للميزانية، والخزانة، وإدارة الديون. كما يمكن تحسين التنسيق مع وكالات الحكومة المركزية الأخرى مثل تلك المكلفة بالتخطيط والإحصاءات الوطنية، وكذلك المصرف المركزي، لا سيما فيما يتعلق بقضايا التنبؤ المالي الكلي. ثالثاً؛ تواجه معظم وظائف الوحدة المالية الكلية تحديات كبيرة في تعيين الموظفين ذوي المهارة والاحتفاظ بهم. نظراً لمحدودية موارد الميزانية المخصصة لزيادة الرواتب، كذلك هناك حاجة إلى برامج التدريب والحوافز غير المالية الأخرى بصورة مستمرة. وأخيراً؛ أكدت الدراسة على ضرورة لفت الانتباه إلى أهمية عمل الوحدات المالية الكلية من خلال التزام وزارات المالية بعمليات التحليل الدورية للتنبؤات الاقتصادية الكلية والمالية. وإجراء مثل هذه المراجعات داخل المؤسسة، أو بدلاً من ذلك، يمكن إجراء تقييمات شاملة بواسطة استشاريين خارجيين. كما أكدت الدراسة على إمكانية تعديل قوانين الإدارة المالية العامة في بعض البلدان، لتشمل أحكاماً بشأن أطر المالية العامة متوسطة الأجل، والمخاطر المالية، لتعزيز شمولية نواتج المالية العامة الكلية.

اقتصاد الأسبوع:

مصر: اقتصاد متنوع مستقر:

تقع مصر في شمال أفريقيا، شمال السودان، يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالاً، والبحر الأحمر شرقاً، تبلغ مساحتها نحو مليون كم²، وعدد سكانها نحو 98 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2018.

الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ إجمالي الناتج المحلي في مصر 303.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقارنةً بـ 250.9 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.25% من الاقتصاد العالمي، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 54% من الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة بنسبة 34.3%، ثم الإنتاج الزراعي بنسبة 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

نمو الناتج المحلي:

سجل اقتصاد مصر انكماشاً بمعدل 1.7% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020، بعد نموه بمعدل 5% في الربع السابق من العام ذاته، متأثراً بالتدابير والإجراءات المتخذة لاحتواء جائحة فايروس Covid-19.

معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم السنوي في مصر إلى 4.3% في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بمعدل تضخم بلغ 5.4% في الشهر الأخير من عام 2020، مدفوعاً بصورة أساسية بانخفاض أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية.

على أساس شهري؛ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين في مصر بمعدل 0.4% في شهر كانون الثاني من عام 2021، دون تغير عن الشهر السابق من عام 2020.

معدل البطالة:

سجل معدل البطالة في مصر 7.3% في الربع الثالث من عام 2020، مقارنةً بمعدل 9.6% في الربع السابق من العام ذاته، وانخفض عدد العاطلين عن العمل إلى 2.1 مليون شخص في الربع الثالث من العام 2020، مقارنةً بـ2.57 مليون في الربع السابق من العام ذاته.

العجز التجاري:

ارتفع العجز التجاري في مصر ليبلغ نحو 3.28 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2020، مقارنةً بعجز قدره 2.9 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق من العام ذاته، حيث انخفضت الصادرات بصورة طفيفة 0.1% لتبلغ 2.2 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الواردات بمعدل7.3% لتبلغ نحو 5.5 مليار دولار أمريكي.

احتياطي النقد الأجنبي والذهب:

ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي في مصر لتبلغ 40.1 مليار دولار أمريكي في شهر كانون الثاني من عام 2021، مقارنةً بـ40.05 مليار دولار أمريكي في الشهر الأخير من عام 2020، كما ارتفعت احتياطيات الذهب لتبلغ مستوى 79.9 طن في الربع الثالث من العام 2020، مقارنةً بـ79.7 طن في الربع السابق من العام ذاته.

الدين الخارجي والحكومي:

ارتفع الدين الخارجي في مصر ليبلغ نحو 123.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2020، مقارنةً بـ 111.3 مليار دولار أمريكي في الربع السابق من العام ذاته، وسجلت الديون الحكومية معدل 90.2% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2019.

بيئة الأعمال:

تحتل مصر المرتبة 114 من بين 190 اقتصاداً في سهولة ممارسة الأعمال وفق تصنيفات البنك الدولي لعام 2019، كما تأتي في المرتبة 93 من بين 140 دولة مصنفة في تقرير التنافسية الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

التصنيف الائتماني:

تصنف وكالة **Standard & Poor's** مصر عند المستوى **B** مع توقعات مستقبلية مستقرة، وتصنفها وكالة Fitch عند المستوى **+B** مع توقعات مستقبلية مستقرة، أما وكالة Moody's فتصنفها عند المستوى **B2** مع توقعات مستقبلية مستقرة أيضاً.

أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية:

البلد	الناتج المحلي الإجمالي		التضخم		معدل البطالة	سعر الفائدة	الميزان التجاري		
	ربعي	سنوي	شهري	سنوي	latest	latest	Latest		
الولايات المتحدة الأمريكية	% 4 Q4	%-2.5 Q4	% 0.3 Jan	% 1.4 Jan	%6.3 Jan	%0.25 Jan	-66.6	مليار دولار أمريكي	Dec
منطقة اليورو	%-0.7 Q4	%- 5.1 Q3	% 0.2 Jan	%9 Jan	%8.3 Dec	%0 Jan	25.8	مليار يورو	Nov
المملكة المتحدة	%1 Q4	%-7.8 Q4	% 0.3 Dec	%0.6 Dec	%5 Nov	%0.1 Feb	-6.2	مليار جنيه استرليني	Dec
روسيا	%1.5 Q3	%-3.1 Q4	% 0.7 Jan	%5.2 Jan	%5.9 Dec	%4.25 Feb	10.55	مليار دولار أمريكي	Dec
الصين	%2.6 Q4	%6.5 Q4	%1 Jan	%-0.3 Jan	%5.2 Dec	%3.85 Jan	78.17	مليار دولار أمريكي	Dec
اليابان	%5.3 Q3	%-5.8 Q3	%- 0.3 Dec	%-1.2 Dec	%2.9 Dec	%-0.1 Jan	751	مليار ين ياباني	Dec
تركيا	% 15.6 Q3	%6.7 Q3	%1.68 Jan	%14.9 Jan	%12.9 Nov	%17 Jan	- 4.53	مليار دولار أمريكي	Dec
الهند	%21.9 Q3	%4 2020	%-0.63 Jan	%4.06 Jan	% 6.5 Jan	%4 Feb	-14.75	مليار دولار أمريكي	Dec
استراليا	%3.3 Q3	%-3.8 Q3	%.0.9 Q4	%0.9 Q4	%6.6 Dec	%0.1 Jan	6.78	مليار دولار استرالي	Dec
مصر	%-1.7 Q2	%0.7 Q3	%-0.4 Jan	%4.3 Jan	%7.3 Q3	%8.25 Feb	-3.3	مليار دولار أمريكي	Nov
الأردن	%-3.6 Q2	%-2.2 Q3	%-0.3 Dec	%-0.4 Dec	%23.9 Q3	%2.50 Mar	-0.88	مليار دولار أمريكي	Feb
لبنان	%-2 Q42019	%-15Q4	% 8.15 Dec	145.8 % Dec	%6.2 2019	%4.53 Jan	-0.84	مليار دولار أمريكي	Oct